رابطة أمهات المختطفين
Abductees' Mothers Association

SAM Rights & Liberties

Justice4Yemen Pact
ميثاق العدالة لليمن

DT Institute

دراسة حالة

سلام من الداخل

كيف حوّلت لجنة التوافق و المصالحة النزاعات إلى جسور ثقة في تعز

www.ama-ye.org

مقدمة عامة

في مدينة تعز، التي أنهكتها الحرب والانقسام، منذ عام 2015، تعيش مؤسسات إنفاذ القانون حالة غير مسبوقة من الضعف والتشتت المؤسسي. لم تقتصر تداعيات الصراع على الدمار المادي، بل امتدت لتطال البنية الإدارية والتنظيمية للأجهزة الأمنية والقضائية، ما أدى إلى انهيار منظومة العدالة الرسمية في العديد من مناطق المدينة. وتُعزى هذه الهشاشة إلى تعدد مراكز النفوذ وتنازع السلطات، وغياب الميزانيات التشغيلية، وتدهور الموارد البشرية، الأمر الذي أضعف قدرة الأجهزة الرسمية على أداء وظائفها في حماية المواطنين وإنفاذ القانون وتسوية النزاعات.

فاقم الحصار المفروض على المدينة من الأزمة، حيث قيّد حركة الأفراد والبضائع وقطع الإمدادات الأساسية، بما فيها التمويل اللازم لتسيير المؤسسات العامة. ومع استمرار الانقسام السياسي والإداري بين سلطات الأمر الواقع، باتت الأجهزة الأمنية والقضائية تعمل وفق ولاءات متباينة، ما أفقدها الحياد والمصداقية في نظر المواطنين. ونتيجة لذلك، تصاعدت النزاعات المحلية حول الأراضي والممتلكات، وبرزت الحاجة إلى آليات مجتمعية بديلة لحفظ السلم الأهلي وحل الخلافات.

في ظل هذا الفراغ المؤسسي، ظهرت الحاجة الى اللجان المجتمعية كاستجابة محلية طبيعية لتدارك غياب الدولة وسد الفجوة في منظومة العدالة. تتكون هذه اللجان من وجهاء وشخصيات اجتماعية وأعيان يحظون بقبول واحترام داخل مجتمعاتهم، ليضطلعوا بدور الوسيط والمصلح بين الأطراف المتنازعة. وتعتمد هذه اللجان في نهجها على قيم التكافل الاجتماعي والموروث الثقافي القبلي اليمني، الذي يمنح مكانة رفيعة للتحكيم والصلح باعتبارهما وسيلتين أصيلتين لفض النزاعات واستعادة التوازن الاجتماعي.

في الثقافة اليمنية عامة، والتعزية على وجه الخصوص، يُعد التحكيم القبلي والعرف الاجتماعي منظومة راسخة في الوعي الجمعي، تقوم على مبادئ العدالة والكرامة وردّ الحقوق وحفظ العلاقات بين الناس. هذه الثقافة التاريخية أسهمت في تعزيز فاعلية اللجان المجتمعية، إذ يجد الناس فيها امتداداً لممارسات مألوفة تتسم بالمرونة وسرعة الاستجابة، وتحقق حلولاً مقبولة بعيداً عن تعقيدات القضاء الرسمي.

ورغم انتشار الحاجة إلى هذه الآليات داخل المدينة، فإنها تبدو أكثر إلحاحاً في المناطق الريفية من تعز، التي تمثل ما يقارب 70% من سكان المحافظة. وتشير بيانات رسمية ودولية إلى أن أكثر من نصف سكان اليمن يعيشون في المناطق الريفية، بينما تقديرات أخرى(World Bank، وملخصات إحصائية وطنية) تضع النسبة في حدود 60-71%، ما يعكس الحجم الكبير للاحتياجات والفراغ المؤسسي في هذه المناطق.

يظهر ضعف مؤسسات إنفاذ القانون في الريف بعدة مظاهر عملية مثل انعدام أو ندرة المرافق الأمنية والقضائية فكثير من المديريات تفتقر إلى مراكز شرطة ومحاكم عاملة، مما يجعل الوصول إلى العدالة الرسمية مكلفاً وصعباً، ويزيد من اعتماد السكان على التحكيم المحلي ، وتراجع القدرة التشغيلية للأجهزة الأمنية والقضائية ت التي عاني من نقص التمويل وتشتت الكوادر وتداخل الولاءات، ما يحدّ من قدرتها على الاستجابة لقضايا الريف أو فرض القانون.

أضف الى ذلك الحواجز الأمنية والحصار حيث عيق نقاط التفتيش والطرق المحاصرة حركة عناصر الأمن والقضاة، فتتراكم القضايا دون معالجة، وتتسع فجوات الحماية القانونية بين المدينة والريف.

أدى هذا الضعف إلى تزايد الاعتماد على الأعراف والوساطات القبلية في حل النزاعات حول الأراضي والملكية، وظهور مظاهر انتقامية وانتشار السلاح، فضلاً عن تآكل ثقة المواطنين بالمؤسسات الرسمية، ما يعمّق الانقسام الاجتماعي ويصعّب إعادة بناء الدولة لاحقاً.

ومن هنا، تبرز أهمية اللجان المجتمعية في الريف بوصفها آلية قريبة من الناس، قادرة على التدخل السريع لمنع تصاعد النزاعات، وتعتمد في عملها على القبول الاجتماعي والثقافة المحلية. كما يمكن لهذه اللجان أن تكون جسراً بين المجتمع والمؤسسات الرسمية، عبر بروتوكولات إحالة وتوثيق منظمة، لتصبح شريكاً مكملاً في مسار استعادة سيادة القانون، لا بديلاً عنه.

وفي هذا السياق، تبرز لجنة التوافق والمصالحة المجتمعية في تعز كنموذج متميز لهذه المبادرات المحلية، إذ تسعى إلى إعادة تعريف مفهوم العدالة بعيداً عن قاعات المحاكم، لتجعلها عدالة نابعة من الضمير المجتمعي قبل النصوص القانونية.

اللجنة التي تأسست في يناير 2025 ضمن مشروع SPARK المنفذ من قبل معهد دي تي بالشراكة بين رابطة أمهات المختطفين ومنظمة سام للحقوق والحريات، تمثل اليوم نموذجًا عمليًا لكيف يمكن للسلام أن يبدأ من المجتمع نفسه، لا من الخارج.

بناء الثقة من القاعدة

جاء تشكيل اللجنة بتركيبة مدروسة ضمّت عشرة أعضاء من خلفيات متعددة، من قضاة وباحثين ونساء وممثلين عن الفئات المهمشة، بما يضمن التمثيل الشامل والعدالة في الرؤية.

أُختير الأعضاء وفق توازن جغرافي يغطي أربع مديريات رئيسية في تعز (مقبنة، الشمايتين، المعافر، المظفر)، وهو ما جعل اللجنة تعبّر عن نبض المجتمع لا عن جهة بعينها.

> " إن الهدف من هذا التنوع هو "إيجاد لجنة تُحاكي المجتمع بكل مكوناته وتعبّر عن صوته الواحد رغم اختلافاته"

عصام الصبري، مدير المشروع

منهجية العمل وآلية التدخل

تعتمد اللجنة في عملها على منهجية متعددة المستويات تجمع بين: الوساطة المجتمعية عبر فرق محلية تمثل جميع المديريات المستهدفة (مقبنه ، المعافر، المظفر، الشمايتين، صالة...) ، والتوثيق القانوني والحقوقي من خلال رصد القضايا وتوثيق الانتهاكات وفق معايير العدالة الانتقالية، أيضا تعمل في المناصرة والتوعية عبر تنفيذ جلسات توعوية ، وورش عمل لتعزيز ثقافة المصالحة المجتمعية والعدالة الانتقالية، بالإضافة الى الشراكات والتنسيق من خلال تعاون مؤسسي مع منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية والجهات الحكومية.

الميدان يتكلم

منذ أول يوم، اختارت اللجنة أن تبدأ من الأرض لا من المكاتب، تحركت فرقها إلى المناطق المتوترة، جمعت البيانات، وثقت الانتهاكات، وأستطاعت أن تبني ثقة الناس الذين فقدوا الإيمان بأي جهة رسمية.

> "الناس بحاجة إلى من يسمعهم أولًا، لا من يحكم عليهم. العدالة التصالحية هي أن تعيد بناء الجسور قبل أن تضع الأحكام". عبدالله جسار، رئيس اللجنة

منذ بداية عمل اللجنة وحتى نهاية أكتوبر 2025، وثّق فريق سبارك 96 قضية، لغالبية العظمى مرتبطة بالحرب بشكل مباشر أو غير مباشر ، وعلى مستوى المعالجة 26 قضية أُغلِقت مقابل 70 قضية ما تزال مفتوحة وجاري العمل عليها ، وتُظهر المؤشرات المرفوعة من اللجنة تزايداً في الإدراج خلال آخر 30 يوماً.

في مايو ويونيو 2025، رصد فريق خاضت اللجنة تجارب ميدانية صعبة: منها قضية مقتل محمد طارق، وقضية المواطن المهمش في سوق السبت، ونزاع مياه العلقمة، حيث تم تحريك هذه القضايا ونجحت اللجنة في تهدئة التوتر بين الأسر المتخاصمة، بالتعاون مع وسطاء محليين مثل علي محمد الحداد من منطقة البذيجة.

احدى القضايا التي تم حلها كانت قضية نزاع أرض في منطقة حبيل سلمان ،حيث نجح فريق اللجنة من إيقاف تصعيد خطِر، وتثبيت ملكية الدكتور عبدالرحمن المجاهد، واعتراف الطرف المعتدي، وتمكين المالك مقابل تعويض مناسب للمستأجرين، وإغلاق الملف رسميًا لدى الشرطة.

اما الثانية فكانت قضية نزاع عائلي حول منزل ومنفَس وأرض جبلية في منطقة مشرعة وحدنان، قام افريق من اللجنة بجمع البيانات، والنزول ميداني، واجراء لقاء مشترك، واعتماد مصالحة فردية بإشراف اللجنة أدت الى طيّ النزاع وإعادة الاستقرار.

نموذج اخر لقصص النجاح للجنة كان عبارة عن اتفاق عملي على نقل برميل نفايات ومنع رمي المخلفات بين الأحياء؛ بعد خلاف خدمي بين حارتين في جولة المرور وإنهاء التوتر سريعًا.

وفي يونيو تحديدا ، توسعت جهود اللجنة لتشمل قضايا ذات بعد إنساني، مثل الإفراج عن الطفل الذي كان محتجزًا في دار الأحداث، والنزاعات العقارية في صالة، ما جعل المواطنين يصفونها بأنها "لجنة العدالة الإنسانية"

محطات فارقة

خلال أغسطس 2025، واجهت اللجنة اختبارًا حقيقيًا عندما ضربت السيول مديرية صالة.

بدلًا من التوقف عن العمل، تحرك أعضاؤها ميدانيًا لتوثيق الأضرار ومساعدة الأسر المتضررة، فأثبتوا أن المصالحة ليست فقط بين الناس، بل أيضًا بين الإنسان وبيئته، ونالت تقدير أن تكون جهة معتمدة لتقييم الاحتياجات في مديرية صالة، ما عزز من ثقة المجتمع المحلي باللجنة ، حينما قام فريق من اللجنة بالنزول الميداني لمعاينة ورصد وتوثيق الاضرار ورفع تقرير شامل عن حجم الأضرار، شاملاً دخول السيول للمنازل، تضرر الغذاء والمأوى، سقوط الجدران، فقدان المواشي، وتضرر المركبات وتضرر المأوى والغذاء وانقطاع الطرق ، والتنسيق مع السلطات والمنظمات_(السلطة المحلية ممثلة بمدير المديرية، ومدير مكتب الأشغال العامة والطرق)، ما أدى إلى تدخل فوري لمسح الأضرار وفك مجاري السيول لحماية المتضررين.

المنظمات المحلية والدولية ايضا قامت بتوزيع حقائب طارئة تشمل الفرشان والبطانيات، أدوات المطبخ، السلال الغذائية، بالإضافة إلى توزيع مبلغ نقدي بقيمة 272 ألف ريال.

> "لولا تدخل اللجنة وعضوها كمال الشرعبي، لما وصل صوتنا إلى الجهات المسؤولة، ولربما كانت الخسائر أكبر بكثير" احد المستفيدين في مديرية صاله

كما استطاعت اللجنة تحقيق اختراقات مهمة في قضايا شديدة التعقيد، مثل:

- في المخا تم إغلاق نزاعٍ عقاري ممتد وتفكيك احتقانٍ اجتماعي بعد نزاعات ملكية أرض ضاربة في القدم (ادّعاءات تتجاوز 400 سنة وافرزات عمرها 85 سنة) بين احد أبناء المنطقة واخوته ، احتد النزاع بسبب تعدّدية روايات الملكية وقدم الوثائق خلقا احتقانًا قابلًا للتصعيد. بالتوازي، برز ملف مواطن اخر ذي الحساسية الاجتماعية (خلاف على الدفن ودية مقترحة 15 مليون ريال ، قادت اللجنة (ممثلة بأحد أعضاءها سلسلة لقاءات جمعت الأطراف مع وجاهات محلية ومراجعة منهجية للوثائق، و أُنجزت زيارات ميدانية (التربة والمركز ثلاث مرّات، المخا مرّة) واستُخدمت قنوات تواصل يومية لتقريب المواقف، كما فُتحت جسور مع المدير العام وشخصيات مؤثرة في ملف شكير.

- أثمرت الجهود ب إغلاق النزاع الرئيسي بتثبيت حق احد المتنازعين في الأرض وإنهاء مسارات الخصومة، وتقدّم ملموس في ملف شكير باتفاق على الدفن والتحرّك التدريجي نحو تجميع الدية–ما خفّض احتمالات الاحتكاك وأعاد السلم الأهلي إلى واجهة المشهد.

- قضية الطفل بالقبيطة الذي عمره 13 عامًا من الفئة المهمّشة وذو احتياجات خاصة من نازحي المعافر/البيرين، فُقد ثلاثة أشهر ثم تبيّن أنه محتجز بدار رعاية الأحداث على خلفية اتهام باختلاس ملابس من بسطة في بير باشا. عائلة هشّة، وإجراءات قانونية تمضي بعيدًا عن مظلّة حماية ملائمة لطفل نازح، فور رصد الحالة، تحرّك محامي من أعضاء و بالتنسيق مع منظمة سام، وتواصل مع وكيلة نيابة الأحداث القاضية نادية العليمي، ثم مع رئيسة محكمة الأحداث القاضية صفاء الأديمي لفتح مسار تصالحي. انعقد لقاء في مقر "سام" ضمّ رئيس اللجنة عبدالله جسّار وصاحب البسطة، وانتهى إلى صلح مكتوب وتسديد قيمة الملابس 200 الف ريال بدعم من "سام"، ثم صدر حكم بالاكتفاء بالمدة وأُطلق سراح الطفل.

من خلال استعادة الحرية للطفل، وإزالة وصمة جنائية محتملة، تم تكريس نموذج عدالة تصالحية يراعي هشاشة الأطفال النازحين والمهمّشين ويُبرز دور الوساطة القانونية المجتمعية في حماية الفئات الأضعف.

من النزاع إلى التفاهم

تجربة اللجنة في إدارة الخلافات المجتمعية وتحسين الوصول إلى الموارد"

خلال شهر سبتمبر 2025، برزت لجنة الوفاق والمصالحة المجتمعية كأحد أنشط الفرق الميدانية ضمن مشروع SPARK، بعد أن تعاملت مع مزيجٍ من القضايا الحساسة التي جمعت بين النزاعات المائية، والخلافات المجتمعية، والاستجابات الإنسانية في مناطق مختلفة من محافظة تعز. عكست تدخلات اللجنة روح المبادرة والمسؤولية في ظروفٍ محلية صعبة يسودها التوتر وضعف الخدمات.

تعددت التحديات في هذا الشهر بين نزاعات على موارد المياه في مديرية صالة، وتوترات اجتماعية ناجمة عن الحوادث الفردية كحادثة دهس الطفلة في القبيطة، إلى جانب شكاوى نازحين في المعافر تضررت خيامهم من الأمطار. تفاقمت هذه الإشكالات بسبب غياب التنسيق بين الجهات، وضعف قدرة السلطات المحلية على التدخل السريع، مما رفع الحاجة إلى وجود وسيط مجتمعي موثوق يسهم في احتواء الأزمات قبل تفجرها.

تحركت اللجنة بأسلوب متعدد المحاور:

- في صالة: شاركت بفعالية في ورشة "التماسك الاجتماعي وحل النزاعات المائية" بالتعاون مع منظمة إبداع شباب، حيث استلمت اللجنة 20 قضية نزاع مجتمعي حول مصادر المياه. قاد رئيس اللجنة الأستاذ عبدالله جسار وعضوها كمال الشرعبي نقاشات تقنية ومجتمعية مع مسؤولي المياه والأشغال العامة وشيوخ المناطق، وتمخض اللقاء عن تشكيل فرق وساطة محلية وتعزيز التواصل مع المؤسسات الخدمية.

وقال احد الوجاهات القبلية في الجلسة:

> "وجود لجنة الوفاق أعاد الثقة بين الناس والجهات الرسمية، لأنهم صوت المجتمع الذي يتحدث بوعي ومسؤولية."

- في القبيطة (لحج): نجحت اللجنة بقيادة عبدالله جسار في إنهاء نزاعٍ دامٍ عقب حادث دهس أدى لوفاة طفلة، حيث تمكنت من جمع أسرتي الضحية والسائق في جلسة صلح علنية انتهت بـ عفو كريم وتنازل رسمي، ما جنّب المنطقة انقسامًا قبليًا واسعًا.
- في المعافر: نفذ عضو اللجنة سيف العواجي متابعة ميدانية لاحتياجات النازحين المتضررين من السيول، ورفع تقريرًا توثيقيًا للوحدة التنفيذية لتوجيه تدخل عاجل، مع توصية بإنشاء جمعية زراعية لمتابعة آثار السيول وتقييم الأضرار.

- في صالة مجددًا: عالجت اللجنة نزاعًا مزمنًا على طريق الحرازية الغربية دام أكثر من ثلاثين عامًا، وتمكنت من إزالة غرفة قديمة كانت تعيق حركة السيارات، لتفتح الطريق أخيرًا أمام مركبات الإسعاف والإمداد الغذائي.

أثبتت لجنة الوفاق والمصالحة المجتمعية مجددا أنها ليست مجرد وسيط لحل الخلافات، بل جسر حيوي بين الدولة والمجتمع، قادرة على تحويل النزاع إلى فرصة للتقارب، وعلى أن تكون نموذجًا عمليًا للعدالة التصالحية في بيئة يسودها الانقسام.

لقد برهنت التجربة أن "الحوار عندما يقوده الضمير المجتمعي، يصبح أقوى من أي خلاف" - كما عبّر أحد وجهاء منطقة الحرازية بعد توسعة الطريق التاريخية.

التحديات ليست عائقا

على الرغم من محدودية الموارد المالية واللوجستية، استطاعت لجنة الوفاق والمصالحة المجتمعية خلال الأشهر الأربعة الماضية تنفيذ (13) نشاطًا ميدانيًا وتوعويًا في مناطق ذات أوضاع معقدة أمنيًا واجتماعيًا مثل صالة، المظفر، المعافر، ومقبنة.

ورغم أن الإمكانات المتاحة لم تكن كافية لتغطية جميع المناطق، إلا أن اللجنة نجحت في توسيع نطاق وساطتها لتشمل مديريات خارج اختصاصها الجغرافي مثل القبيطة في محافظة لحج، حيث تمكنت من حل نزاع دموي عبر الصلح والعفو.

اعتمدت اللجنة على شبكة علاقاتها الواسعة مع السلطات المحلية، المنظمات الحقوقية، وخطباء المساجد لتجاوز العقبات، مما أظهر أن العمل المجتمعي القائم على الإيمان بالقضية والالتزام الأخلاقي يمكن أن يحقق أثرًا يتجاوز الإمكانيات المتاحة.

تُظهر هذه التجربة أن اللجنة باتت تمثل نموذجًا فعّالًا في الوساطة المدنية وبناء السلام المحلي في تعز، حيث جمعت بين التحرك الميداني والوعي الحقوقي رغم كل الظروف.

أثر اللجنة

سعت اللجنة منذ يونيو إلى سبتمبر إلى ترسيخ ثقافة العدالة التصالحية والسلام المجتمعي عبر حملات توعية شاملة استهدفت مختلف فئات المجتمع.

نفذت اللجنة (9) جلسات توعوية و (4) ورش تدريبية في مديريات المظفر، صالة، المعافر، والشمايتين، واستهدفت ما مجموعه (438) مستفيدًا، منهم 260 رجلًا و178 امرأة، من فئات النازحين، المهمشين، الشباب الجامعيين، وخطباء المساجد.

كما شملت جهود اللجنة خطب الجمعة التوعوية التي نُفذت بالتنسيق مع مكتب الأوقاف، حيث قدّم عدد من الخطباء في مساجد الأنصار والمظفر وحمير خطبًا ركزت على مفاهيم التسامح، العدالة الانتقالية، وإنصاف الضحايا.

ساهمت هذه الأنشطة في رفع الوعي بحقوق الإنسان وآليات حل النزاعات بالطرق السلمية، كما عززت ثقة المجتمع المحلي في اللجنة كمظلة مجتمعية يمكن اللجوء إليها لتقريب وجهات النظر.

قضايا البيوت المنهوبة و استعادة الحقوق

من بين أكثر الظواهر المؤلمة التي تركت آثارًا عميقة في النسيج الاجتماعي لتعز، تبرز ظاهرة الاستيلاء على المنازل والعقارات المنهوبة خلال سنوات الحرب والنزوح. وقد جسدت هذه القضايا تحديًا قانونيًا وحقوقيًا مركبًا، إذ غالبًا ما يكون أصحاب المنازل غائبين، أو فقدوا أوراقهم، أو لا يقدرون على المطالبة بحقوقهم بمفردهم.

وفي تغطية إعلامية مؤثرة، أعلنّت منظمة سام للحقوق والحريات ورابطة أمهات المختطفين تحت سقف برنامج سبارك الذي يدعمه معهد دي تي عن مبادرة "تسليم البيوت المنهوبة" في مدينة تعز، التي دعت إلى إعادة عدد من المنازل المنهوبة إلى

أصحابها كجزء من جهود بناء السلام المحلي. وأوضحت المنظمتان أن هذه المبادرة تهدف ليس فقط إلى استرداد الحقوق، بل إلى ترميم النسيج المجتمعي وإحياء الثقة بين الجيران والمجتمع ككل. يمن فيوتشر

منذ يونيو وحتى نهاية سبتمبر 2025، أولت لجنة الوفاق والمصالحة المجتمعية اهتمامًا خاصًا بملف البيوت المنهوبة باعتباره أحد الملفات الأكثر إلحاحًا في سياق العدالة الانتقالية بمدينة تعز.

تلقت اللجنة خلال هذه الفترة (27) حالة شكوى جديدة تتعلق بمنازل منهوبة أو محتلة في مديريات المظفر، صالة، والقاهرة، وتمكنت، عبر وساطاتها مع الجهات الرسمية والعسكرية، من استعادة (7) منازل وتسليمها لأصحابها بشكل قانوني وإنساني، في حين لا تزال (20) حالة قيد المتابعة عبر المسار التفاوضي.

اعتمدت اللجنة في هذا الملف على آلية الحوار المباشر وتوثيق كل حالة في سجلات اللجنة، مع إرسال مذكرات رسمية إلى محافظ المحافظة ومديري المديريات. كما أسندت اللجنة بعض الملفات إلى أعضاء مختصين بالشؤون القانونية، لضمان أن يكون الحل متسقًا مع القوانين المحلية وحقوق الملكية.

يقول أحد المستفيدين من حالات الاستعادة:

> "أعادوا لي بيتي بعد أربع سنوات من المعاناة، لم أكن أصدق أن لجنة مجتمعية يمكن أن تحقق هذا الإنجاز."

في هذه الموجة من العدالة التصالحية، لعبت لجنة التوافق والمصالحة دورًا تكامليًا ومحوريًا:

- أولًا، تولّت اللجنة التعاون مع سام وأمهات المختطفين في توثيق حالات النهب والاستيلاء، وتحديد المنازل التي لم تعد إلى أصحابها، بالتثبت من الملكية القانونية والشهادات الميدانية.
- ثانيًا، تدخلت كجهة وسيط بين أصحاب الحقوق والمستوليين، من خلال جلسات حوارية ميدانية تهدف إلى تفاهمات، تسويات، ورد الحقوق دون لجوء لصدام مباشر.
- ثالثًا، عملت على التوعية الإعلامية والمجتمعية بقضية البيوت المنهوبة، مستخدمة منصاتها وعلاقاتها مع الصحافة المحلية لنشر قصص الضحايا وإثارة الرأي العام نحو دعم إعادة الحقوق، مساهمة في كسر الصمت عن هذا الملف الحساس.
- وأخيرًا، عقب الاستلام الفعلي لسبعة منازل في مبادرة سام، حرصت اللجنة على رعاية المتضررين بعد التسليم، من خلال متابعة استقرارهم وتقديم الدعم الإداري والقانوني إذا واجهوا اعتراضات لاحقة من جهات محلية ضاغطة.

من هذه الزاوية، يظهر أن اللجنة لم تكتف بدور الوسيط أو المراقب، بل كانت رافدًا فاعلًا ومكملًا لجهود استعادة الحقوق، جامعًا بين البعد القانوني والإنساني والإعلامي. وقد أعطى هذا الدور مزيدًا من المصداقية للمبادرة، وأكد أن العدالة التصالحية لا تنحصر في الحلول الرمزية، بل في استعادة ما فُقد من كرامة وممتلكات لأفراد عاشوا معاناة التهجير والنهب.

شراكات ومصداقية متنامية

عملت لجنة الوفاق والمصالحة المجتمعية على توسيع دائرة شراكاتها المؤسسية والمجتمعية بما يعزز من مصداقيتها وقدرتها على التأثير.

فمن جهة، رسّخت اللجنة تعاونها مع السلطات المحلية في مديريات المظفر والمعافر والشمايتين، ومع منظمات المجتمع المدني كـ منظمة شباب بلا حدود، لتبادل البيانات القانونية وتنسيق الجهود في قضايا الانتهاكات والحقوق المدنية.

ومن جهة أخرى، انخرطت اللجنة في مبادرات توثيقية نوعية مثل "متحف الذاكرة" و "مبادرة مسارات الحصار" وهما مبادرتان تُعنى الأولى بتوثيق الانتهاكات الإنسانية والجرائم التي طالت المدنيين في مدينة تعز عبر عرض صور وشهادات حية للضحايا، بينما تركز الثانية على توثيق آثار الحصار المستمر على سكان المدينة ورصد معاناة الأحياء المحاصرة من أجل تحفيز المساءلة المجتمعية.

من خلال المشاركة النشطة لأعضاء اللجنة في تنظيم هذه الفعاليات وتقديم روايات الضحايا والزوار، استطاعت اللجنة أن تربط بين التوثيق الحقوقي والمصالحة الاجتماعية، مما عزّز حضورها كمظلة مدنية موثوقة تتعامل معها الجهات الرسمية والمواطنون كـ ضامنٍ ووسيطٍ محايدٍ قبل اللجوء إلى القضاء.

لقد مثّل هذا التكامل بين العمل الحقوقي والتوعوي والمجتمعي تحولًا نوعيًا في أداء اللجنة، إذ أصبحت نموذجًا لمأسسة الجهود المحلية في العدالة التصالحية وبناء الذاكرة الجماعية للمجتمع التعزي.

هذا التنسيق منح اللجنة مصداقية نادرة بين المواطنين والجهات الرسمية، إذ باتت تُعامل كجهة ضامنة ووسيط اجتماعي قبل اللجوء إلى المحاكم.

دروس مستفادة ورؤية مستقبلية

خلال الأشهر الممتدة من يونيو إلى سبتمبر 2025، راكمت لجنة الوفاق والمصالحة المجتمعية تجربة ميدانية ثرية أثبتت أن العمل الأهلي المنظم قادر على إحداث أثر ملموس في بيئة معقدة كتعز.

من أبرز الدروس المستفادة أن التنسيق الفعّال بين الجهات المحلية والمجتمع المدني هو مفتاح النجاح في أي مبادرة تتعلق بالعدالة التصالحية، وأن الثقة المجتمعية لا تُكتسب بالخطاب بل بالفعل، من خلال الحضور الدائم والقدرة على الاستجابة السريعة لمظالم الناس. كما أظهرت التجربة أن إشراك القيادات الدينية والمجتمعية في جهود المصالحة والتوعية يُضاعف من تأثير الرسائل ويُرسّخ القيم الإنسانية المشتركة.

على مستوى الرؤية المستقبلية، تتطلع اللجنة إلى توسيع دائرة عملها المؤسسي عبر بناء شبكة من اللجان المحلية في المديريات، وتعزيز قدرات الأعضاء في مجالات الوساطة القانونية والتوثيق الحقوقي والتواصل المجتمعي. كما تسعى إلى إطلاق منصة رقمية لتوثيق القضايا والإنجازات تسهّل التواصل مع الشركاء والمنظمات، وتُسهم في رفع مستوى الشفافية والمتابعة.

وفي وصف مؤثر لاختبار اللجنة لهذه المرحلة، قال أحد أعضائها البارزين:

> "قد لا نملك الإمكانيات الكبيرة، لكننا نملك شيئًا لا يمكن شراؤه... إيماننا بأن السلام يبدأ من كلمة صادقة تُقال في وقتها."

هذه القناعة المتجذّرة هي ما جعلت اللجنة تمضي بثبات، وتحوّل مبادراتها من جهود محدودة إلى مسار مجتمعي متكامل لبناء السلام والعدالة في تعز.

تعز تتصالح مع ذاتها

حتى تاريخ إعداد هذه دراسة الحالة، تواصل لجنة الوفاق والمصالحة المجتمعية أداء دورها الحيوي في محافظة تعز، مؤكدة حضورها كنموذج وطني رائد في ترسيخ مفاهيم العدالة الانتقالية وبناء السلام المحلي القائم على الإنصاف والمساءلة المجتمعية. لقد أثبتت اللجنة خلال عام 2025 أن تحقيق السلام لا يبدأ من الاتفاقات السياسية الكبرى، بل من المبادرات المجتمعية الصغيرة التي تمنح الناس شعورًا بالإنصاف والكرامة.

من خلال عملها الإنساني والحقوقي والوساطي، نجحت اللجنة في تحويل النزاعات الفردية إلى فرص للتقارب المجتمعي، وإعادة تعريف مفهوم العدالة ليصبح أكثر التصاقًا بحياة المواطنين اليومية. فقد أظهرت التجربة أن امتلاك المجتمع المحلي لمسار المصالحة الوطنية هو الضمان الحقيقي لاستدامة السلام، وأن العدالة الانتقالية ليست مسارًا قانونيًا فحسب، بل رحلة اجتماعية نحو التعافي وبناء الثقة.

وكما عبّر أحد أعضاء اللجنة قائلًا:

> "السلام الحقيقي لا يُفرض من فوق، بل يُبنى من قلوب الناس حين يشعرون أن العدالة تخصّهم هم، لا غيرهم."

بهذا الوعي العميق، تمضي اللجنة لتكون جسرًا بين الألم والأمل، وبين الانقسام والوحدة، لتؤكد أن المصالحة ليست تسوية للنزاعات فحسب، بل تأسيسٌ لعدالةٍ يملكها المجتمع ويحرسها ضميره الجماعي.

www.ama-ye.org

abducteesmother

رابطة أمهات المختطفين
Abductees' Mothers Association

SAM
Rights & Liberties

Justice4Yemen Pact
ميثاق العدالة لليمن

DT Institute